مكتنفا بنفسه كذا في القاموس واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول وهو مرتضى فيما ولو عبر بالقول هنا كما في الكلمة
لكان اولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا
فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وفي الاخراج به وان كان جنسا لما مر مفيد اي
دال على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم بحيث لا يبقى السامع منتظرا له
لشيء اخر لان الفائدة حيث وقعت فيه اللفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة
اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتبرة هنا في نظير ما مر
وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به
كبرق نحره ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد
بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا على
ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور
يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه
بانه عار عن القصد وجرى عليه في المغني والشذور واسقطه قوم لعدم
اعتباره عندهم ومنهم ابو حيان وتبعه المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل في
الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه انه حسن سكوت المتكلم
يستدعي ان يكون قاصدا لما يتكلم به ففيه مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني
وغيره مقصود مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التنصيص بما علم التزاما
واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما وخصوصا من وجه لصدقهما على
قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد وانفراد الافادة بصدقها
على الاشارة والصور التي يتالف منها الكلام ستة اسمان وفعل واسم وفعل
واسمان وفعل وثلاثة اسماء وفعل واربعة اسماء وجملتا الشرط وجوابه والقسم
وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء ولا ثم انحصار فيهما
وان الجملة اعم منه واقل ما يتالف عند النحاة خبرا كان او انشاء من اسمين
حقيقة كهذا زيد وحكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم

الاسم

الاسم المعبر به لكونه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع
مرفوعه المستتر فيسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا
قيل فليتامل او من فعل واسم كقام زيد ونحو العبد ولا يشترط في جزئي
الكلام ان يتلفظ بهما معا كما مثل بل قد يتلفظ باحدهما دون الاخر كاستقم
وقد لا يتلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين الجزئين وهو اخص
من التركيب اذ هو ايقاع التركيب اي ضم كلمة الى اخرى فاخص فكل مؤلف مركب ولا
عكس بالمعنى اللغوي **فصل** عقد لانواع الاعراب وعلاماته
وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا وانواع الاعراب الذي هو جنس
لها عند النحاة اربعة بالاستقراء وهي رفع بحركة او حرف ونصب كذلك
اي المذكور او حذف وكلاهما يوجد في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما
نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وخفض بحركة او حرف
ولا يوجد الا في اسم لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون
الا اسما نحو مررت بزيد فزيد في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به وجزم بسكون
او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض
من الجر لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه
من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل على الاسم لادى وجوده الى
عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان
جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول
فيؤدي الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم وجوده
استغناء الكلام عنه بخلاف غيره ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه
ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة
للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاسماء وكون الحركات انواع الاعراب جار على
مذهب البصريين من ان الاعراب ما اختلف به اخر المعرب لا انه التغيير
اخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاب

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات
Copyright © King Saud University